محاضرة بعنوان

"حكم آل خليفة وتأسيس الدولة الحديثة في البحرين (1783)"

اعداد

م.د. حاتم احمد عويد

جامعة الموصل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ

المقدمة

تُعد سنة 1783 محطة بارزة في تاريخ البحرين الحديث، إذ شهدت انتقال الحكم إلى أسرة آل خليفة بعد معركة الزبارة التي أنهت النفوذ الفارسي في الجزيرة. ويمثل هذا الحدث نقطة تحوّل أساسية وضعت اللبنات الأولى لتأسيس الدولة الحديثة في البحرين، من خلال تثبيت الاستقرار السياسي، وتنظيم النشاط الاقتصادي، وفتح المجال أمام علاقات جديدة مع القوى الإقليمية والدولية. ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذه المرحلة لفهم جذور الدولة البحرينية المعاصرة وبنيتها السياسية والاجتماعية.

اولا: الأوضاع قبل وصول آل خليفة

أ–سيطرة القوى الأجنبية على البحرين: البرتغاليون ثم الفرس

منذ مطلع القرن السادس عشر دخلت البحرين طورًا جديدًا من تاريخها مع التحرك البرتغالي في الخليج العربي. ففي عام 1521 تمكن البرتغاليون، بتحالفهم مع مملكة هرمز، من إخضاع الجزيرة وإدخالها في منظومة النفوذ البحري الأوروبي الهادف للسيطرة على طرق التجارة والموارد الاستراتيجية وفي مقدمتها اللؤلؤ. عزز البرتغاليون وجودهم بتحصينات ساحلية وإدارة مالية تهدف إلى تحصيل الرسوم وتنظيم الحركة الملاحية بما يخدم مصالحهم التجارية، الأمر الذي أدى إلى احتكاكات مع السكان المحليين وتزايد الأعباء على أهل الغوص والتجارة.

ابتداءً من 1602 تراجع النفوذ البرتغالي بعد انتفاضات محلية ودخول الدولة الصفوية لاعبًا حاسمًا؛ إذ أزيل الوجود البرتغالي المباشر، وارتبطت البحرين إداريًا بالمركز الصفوي عبر حكّام محليين يتبعون للبصرة أو بوشهر. اتسم الحكم الصفوي—ومن بعده الأفشاري والزندي—بفترات مد وجزر تبعًا لقوة المركز في إيران واضطراباته الداخلية. وفي 1717 نجحت عُمان في انتزاع البحرين لفترة قصيرة ضمن صراع أوسع على السيطرة البحرية، لكن النفوذ الفارسي عاد لاحقًا من خلال ولاة أقوياء أبرزهم

نصر آل مذكور في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. هذا التناوب بين النفوذين الفارسي والعُماني، مع انخراط قوى محلية وإقليمية أخرى، جعل البحرين ساحة تنافس مستمر، وأضعف من رسوخ إدارة مركزية مستقرة طويلة الأمد.

ب- أهمية تجارة اللؤلؤ ودورها في الاقتصاد المحلي

قبل النفط، كان اللؤلؤ عصب الحياة الاقتصادية في البحرين وسبب شهرتها الإقليمية. تركزت حياة شريحة واسعة من السكان على موسمي الغوص (الصغير والكبير)، فانبنى اقتصاد متكامل حول السفن التقليدية (البوم، السنبوك)، والنواخذة، والغواصين والسيوب، وتجار اللؤلؤ (التوّاشة). تشابكت هذه المنظومة مع شبكات تمويل وتجهيز تمتد إلى بصرى والهند والسواحل الإيرانية، حيث وفر التجار—ومنهم الهنود "البانيان"—التمويل المسبق (السَّلَف) للمواسم مقابل حصص لاحقة من المحصول.

أسهمت تجارة اللؤلؤ في تنشيط الموانئ والأسواق وولّدت طبقات اجتماعية مميزة: طبقة تجارية مالكة لرأس المال والسفن، وطبقة عاملة بحرية ذات مهارات خاصة، ووسطاء وشركاء عبر الخليج. كما فرضت على السلطة—أيًا كانت—حاجة دائمة لتأمين الطرق البحرية، وتسوية النزاعات، وتخفيف الأعباء على أهل المهنة حتى لا تنهار الدورة الاقتصادية. لكن الضرائب والرسوم غير المنتظمة التي فرضتها السلطات المتعاقبة، إضافة إلى تقلبات الأسعار العالمية والعواصف البحرية وأخطار الإبحار، جعلت الاقتصاد هشًا وعرضة للصدمات، ورفعت من مطالب المجتمع المحلي بحكم أكثر استقرارًا وفعالية في الحماية والتنظيم.

ج- الفراغ السياسي والأمني الذي مهّد الطريق لظهور قوة جديدة

منذ انهيار الدولة الصفوية (بعد 1722) وما تلاه من صراعات أفشارية ثم زندية في إيران، وبالتوازي مع التحولات الداخلية في عُمان، عاش الخليج فراغًا نسبيًا في "قوة الضبط الإقليمي". انعكس هذا الفراغ على البحرين في صورة تناوب سريع للحكّام، وتفاوت في الجباية، وتراجع القدرة على حماية طرق الملاحة ومغاصات اللؤلؤ. ومع توسّع الهجرات العربية القبلية والتجارية نحو ساحل قطر وتأسيس مراكز عمرانية وتجارية جديدة—وفي مقدمتها الزبارة—برزت قوى خليجية صاعدة تمتلك شروط النفوذ: قاعدة سكانية نشطة، ورأس مال متصل بتجارة اللؤلؤ، وشبكات تحالفات قبلية وبحرية.

أظهر هذا الواقع حاجة ملحّة إلى سلطة محلية قادرة على:

- تثبيت الأمن الداخلي ومنع العدوان الخارجي،

- تنظيم الجباية بما لا يخنق قطاع اللؤلؤ،
- صون شبكة التجارة مع الموانئ المجاورة،
- وبناء علاقات متوازنة مع القوى الكبرى دون الارتهان لها.

إن التنافس بين النفوذين الفارسي والعُماني، وتذبذب السياسات المالية، وعجز الحاميات المتعاقبة عن صون الاستقرار البحري والاقتصادي، كلها عوامل صنعت "نافذة تاريخية" لظهور قوة جديدة متماسكة تنظيميًا ومجتمعيًا. في هذا السياق برزت الكتلة القبلية—ومن ضمنها فروع بني عتبة التي استقرت في الزبارة—بوصفها المرشح الأقدر على ملء الفراغ، مستندةً إلى خبرة بحرية وتجارية، وتحالفات إقليمية، وقدرة على حشد الموارد البشرية والمادية اللازمة لحسم الصراع على الجزيرة وإعادة هيكلة السلطة فيها.

ويتبين من خلال ما سبق ان قبيل عام 1783 كانت البحرين تعيش بين شدّين: خارجي تمثله القوى المتنافسة على الخليج، وداخلي يتمثل في اقتصاد لؤلؤ مزدهر لكنه هشّ ويحتاج إلى "حكم ضابط". هذا التوتر بين الاحتياج إلى الاستقرار وغياب سلطة محلية مستقرة هو ما مهّد تاريخيًا لظهور حكم آل خليفة وترسيخه، بوصفه استجابة عملية لمقتضيات الأمن البحري والازدهار الاقتصادي معًا.

ثانيا: قدوم آل خليفة إلى البحرين (1783)

لقد ارتبط قدوم آل خليفة إلى البحرين عام 1783 بمرحلة مفصلية في تاريخ الجزيرة، إذ شكّل انتقال السلطة إليهم بداية العصر الحديث للدولة البحرينية. تعود أصول أسرة آل خليفة إلى قبيلة العتوب العربية التي نزحت من نجد في الجزيرة العربية نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية دفعت كثيرًا من القبائل إلى الهجرة نحو سواحل الخليج. استقر العتوب في البداية في الكويت، ثم واصلوا تحركهم جنوبًا ليستقروا في الزبارة على الساحل القطري خلال القرن الثامن عشر. في الزبارة بنوا مركزًا تجاريًا مزدهرًا، واستفادوا من خبراتهم في الغوص والتجارة البحرية، ونجحوا في نسج تحالفات مع القبائل المجاورة، مما جعلهم قوة متنامية على الساحة الخليجية. ومع تزايد النفوذ الفارسي في البحرين عبر ولاة تابعين لكرمان وبوشهر، وفرضهم سيطرة ثقيلة على سكان الجزيرة واقتصادها القائم على اللؤلؤ، أصبح الصراع على البحرين حتميًا بين النفوذ الأجنبي والقوى العربية الناشئة.

في عام 1783 وقعت معركة حاسمة بالقرب من الزبارة بين آل خليفة وحلفائهم من جهة، والقوات الفارسية المتمركزة في البحرين بقيادة نصر آل مذكور من جهة أخرى. جاءت المواجهة بعد محاولات الفرس فرض سيطرتهم على الزبارة وإضعاف العتوب، إلا أن آل خليفة تمكنوا من تنظيم

صفوفهم مستندين إلى قوة بحرية متنامية وتحالفات قبلية وتجارية واسعة. انتهت المعركة بانتصار آل خليفة، وتمكنهم من دخول البحرين وطرد النفوذ الفارسي منها بشكل نهائي، الأمر الذي عُدّ منعطفًا تاريخيًا أنهى قرونًا من الهيمنة الأجنبية المباشرة. وقد استقبل الأهالي هذه التطورات بارتياح نسبي نظرًا لتطلّعهم إلى سلطة محلية أكثر قربًا إلى مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية.

بعد النصر، عمل آل خليفة على ترسيخ حكمهم في البحرين من خلال عدة خطوات أساسية، أبرزها تثبيت الأمن الداخلي وضبط النزاعات القبلية، وتخفيف الأعباء المفروضة على أهل الغوص والتجارة بما يحافظ على استقرار اقتصاد اللؤلؤ، إضافة إلى بناء شبكة من العلاقات مع القوى الإقليمية، خصوصًا مع عمان ومع بريطانيا التي بدأت آنذاك تعزز وجودها في الخليج. أصبحت البحرين في ظل حكم آل خليفة مركزًا سياسيًا له ثقله، وقاعدة تجارية نشطة تربط بين الهند والعراق والسواحل الإيرانية. كما أسهمت مكانتها الجديدة في إدماجها بشكل أوضح في التوازنات الإقليمية للخليج، حيث صارت طرفًا فاعلًا في المعادلات السياسية والاقتصادية بدلاً من كونها مجرد ساحة للتنافس الخارجي. وهكذا مثلت سنة 1783 بداية عهد جديد، إذ تحولت البحرين إلى كيان سياسي مستقر نسبيًا تحت حكم آل خليفة، معتمدًا على موقعها البحري الحيوي واقتصادها المزدهر باللؤلؤ، مما أرسى الأساس لنشوء الدولة البحرينية الحديثة.

ثالثاً: ملامح تأسيس الدولة الحديثة

لقد تميزت مرحلة حكم آل خليفة بعد عام 1783 بظهور ملامح واضحة لتأسيس الدولة الحديثة في البحرين، إذ كان لا بد من بناء سلطة قادرة على إدارة شؤون الداخل وصون المصالح الاقتصادية والانفتاح على القوى الإقليمية والدولية لحماية الحكم وترسيخ مكانته. وقد بدأ ذلك أولاً عبر السعي إلى توطيد الأمن الداخلي وضبط القبائل التي كانت تشكل القوة الاجتماعية الأهم في المجتمع البحريني والخليجي عمومًا. فقد عمل آل خليفة على تقليل النزاعات القبلية وتأمين السواحل ومغاصات اللؤلؤ من الغارات البحرية، وهو ما منح السكان إحساسًا نسبيًا بالاستقرار وأعاد الثقة بالسلطة المحلية بعد سنوات طويلة من الفوضى وتبدل القوى الحاكمة. وساهم ذلك في خلق بيئة آمنة نسبيًا لنشاط التجار والغواصين، كما عزز من مكانة آل خليفة بوصفهم حماة المصالح العامة.

وفي الجانب الاقتصادي، شكّل تنظيم العلاقات التجارية وخاصة تجارة اللؤلؤ حجر الأساس في تثبيت أركان الدولة. فاللؤلؤ لم يكن مجرد سلعة للتصدير بل كان المصدر الأول لثروة البلاد ووسيلة الارتباط بالأسواق الإقليمية والعالمية. لذلك حرص آل خليفة على دعم هذا النشاط من خلال فرض

ضرائب معتدلة نسبيًا مقارنة بما كان يُفرض في العهود السابقة، وتشجيع التجار على الاستثمار في أساطيل السفن، وضمان سلامة الملاحة. كما توسع النشاط التجاري ليشمل موانئ الهند والبصرة ومسقط، مما جعل البحرين مركزًا مهمًا لإعادة التصدير والتبادل التجاري.

أما على المستوى السياسي والإقليمي، فقد أدرك آل خليفة منذ البداية أن استمرار حكمهم لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن بناء صلات متينة مع القوى الكبرى المحيطة بهم. لذا سعوا إلى تعزيز الروابط مع عمان من جهة، ومع القوى النجدية المتصاعدة من جهة أخرى، سواء عبر التحالفات القبلية أو التفاهمات السياسية. هذه العلاقات لم تخلُ من التوتر أحيانًا، لكنها منحت الحكم الجديد شرعية أوسع وأكسبته القدرة على المناورة في بيئة خليجية شديدة التنافس.

وفي مطلع القرن التاسع عشر بدأت ملامح علاقة البحرين مع البريطانيين بالظهور، إذ كانت بريطانيا تسعى إلى تأمين طرق تجارتها البحرية إلى الهند وإحكام نفوذها في الخليج. ومع تزايد نشاط القراصنة البحريين في المنطقة وتفاقم الصراعات القبلية، وجدت بريطانيا في البحرين موقعًا استراتيجيًا يمكن أن يشكل شريكًا مهمًا في حفظ الأمن البحري. وقد تطورت هذه العلاقة تدريجيًا عبر اتفاقات غير رسمية ثم معاهدات لاحقة، لتصبح البحرين في دائرة النفوذ البريطاني، وإن ظلت تحت حكم آل خليفة المحلي. كان هذا التقارب مع بريطانيا جزءًا من سياسة براغماتية اتبعها آل خليفة لضمان حماية كيانهم السياسي من أطماع القوى الإقليمية الأقوى، وللاستفادة من التوازن الدولي في تثبيت دولتهم الناشئة.

وبذلك يمكن القول إن ملامح تأسيس الدولة الحديثة في البحرين ارتكزت على ثلاثة أعمدة أساسية: الأمن الداخلي، والاقتصاد البحري القائم على اللؤلؤ، والدبلوماسية الإقليمية والدولية. هذه الركائز هي التي منحت الحكم الخليفي القدرة على الاستمرار والتطور، ورسّخت البحرين ككيان سياسي مستقل نسبياً وسط صراعات الخليج وتقلباته.

رابعاً: التحديات التي واجهها الحكم الجديد

منذ اللحظة الأولى لانتقال الحكم إلى أسرة آل خليفة في البحرين، واجهت الدولة الجديدة جملة من التحديات التي وضعت استقرارها على المحك وألزمتها بمواجهة صعوبات متعددة داخلية وخارجية. فقد كان الوجود الفارسي ماثلًا في أذهان السكان والحكام على السواء، إذ لم يتخلَّ الفرس بسهولة عن أطماعهم في الجزيرة التي مثلت لهم موقعًا استراتيجيًا ومصدرًا اقتصاديًا مهمًا، فحاولوا أكثر من مرة العودة إليها عبر الحملات العسكرية أو من خلال دعم بعض القوى المحلية المعارضة لآل خليفة.

وإلى جانب النفوذ الفارسي، برزت التحديات القادمة من عمان التي كانت قوة إقليمية بارزة في الخليج خلال تلك الفترة، وكانت تسعى بدورها إلى مد نفوذها على البحرين بحكم موقعها البحري الحيوي، ما أدخل آل خليفة في مواجهة سياسية وعسكرية لإثبات سيادتهم والحفاظ على استقلالهم.

على الصعيد الداخلي، واجه الحكم الجديد صعوبات من نوع آخر تمثلت في الصراعات القبلية ومحاولات زعزعة الاستقرار. فقد كان المجتمع البحريني في تلك الحقبة متنوعًا من حيث البنية القبلية والأنشطة الاقتصادية، الأمر الذي جعل السيطرة على الولاءات القبلية وضمان اندماجها تحت سلطة واحدة تحديًا كبيرًا. بعض القبائل سعت إلى استغلال التبدل السياسي لإعادة فرض نفوذها، في حين حاولت قوى أخرى الاستفادة من الدعم الخارجي للضغط على آل خليفة. لذلك كان ضبط هذه التفاعلات القبلية وتأمين الولاء من خلال المصاهرة والتحالفات والإجراءات الاقتصادية ضرورة لبقاء الحكم واستقراره.

أما في المجال البحري، فقد فرضت طبيعة البحرين الجغرافية وارتباط اقتصادها باللؤلؤ والتجارة الحاجة إلى حماية بحرية فعالة. ومع تزايد النفوذ الأوروبي في الخليج، خصوصًا البريطاني والهولندي ثم الفرنسي بدرجة أقل، برز خطر القرصنة البحرية والصراع على الممرات المائية. لم يكن آل خليفة في بداياتهم قادرين على مجاراة القوى البحرية الكبرى، مما جعلهم عرضة لمخاطر الغارات على سفنهم ومغاصاتهم. وقد زاد هذا الأمر من أهمية بناء أسطول بحري محلي قادر على حماية مصالحهم الاقتصادية، ومن ثم السعي إلى إقامة تفاهمات مع القوى الأوروبية الكبرى، وفي مقدمتها بريطانيا، التي كانت توسع من وجودها لحماية طرق تجارتها نحو الهند.

وبذلك يمكن القول إن التحديات التي واجهت الحكم الخليفي في البحرين كانت متشابكة بين ضغوط إقليمية من فارس وعمان، وصعوبات داخلية ناجمة عن التوازنات القبلية، فضلاً عن الحاجة إلى حماية بحرية في وجه التنافس الأوروبي. هذه العوامل مجتمعة جعلت مهمة آل خليفة في ترسيخ دولتهم الوليدة معقدة، لكنها في الوقت ذاته دفعتهم إلى تطوير أدوات الحكم وإقامة شبكة من التحالفات التي ضمنت لهم البقاء والاستمرار في بيئة خليجية مضطربة.

خامساً: النتائج والدلالات

إن النتائج التي ترتبت على قدوم آل خليفة إلى البحرين عام 1783 كانت عميقة الأثر وأسست لمسار طويل من الاستقرار السياسي النسبي في الجزيرة، إذ تمكنت هذه الأسرة من ترسيخ حكمها على الرغم من التحديات الإقليمية والداخلية. فقد أصبح آل خليفة حكامًا شرعيين للبحرين، واستمر حكمهم

متوارثًا عبر الأجيال حتى يومنا هذا، وهو ما منح البلاد استمرارية سياسية قلما شهدتها مناطق أخرى من الخليج التي تعرضت لتحولات متكررة في أنظمتها الحاكمة. وقد أسهم هذا الاستقرار في خلق هوية سياسية واضحة للبحرين مرتبطة باسم الأسرة الحاكمة، وهو ما عزز بدوره من ولاء شرائح واسعة من المجتمع التي رأت في وجود سلطة محلية مستقرة حماية لمصالحها.

كما أن هذه المرحلة شكلت البداية الفعلية لتبلور ملامح الدولة الحديثة في البحرين، إذ أخذ الحكم الجديد على عاتقه مسؤولية ضبط الأمن الداخلي وتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، في مقابل الأوضاع السابقة التي كانت تتسم بعدم الاستقرار وكثرة التبدلات السياسية. من خلال تنظيم تجارة اللؤلؤ، وإدارة العلاقات مع القبائل، والبدء ببناء مؤسسات بدائية للسلطة، ظهرت مؤشرات لقيام كيان سياسي له حدود واضحة وسلطة مركزية فاعلة. هذه الخطوات مثلت نواة الدولة الحديثة، حتى وإن ظلت البحرين في ذلك الوقت بعيدة عن مفهوم الدولة المؤسساتية بالمعنى الحديث، لكنها وضعت أساسًا لمسار تطور تدريجي قاد لاحقًا إلى بناء مؤسسات إدارية وسياسية أكثر وضوحًا خلال القرن التاسع عشر والعشرين.

إلى جانب ذلك، أدخلت هذه التطورات البحرين في مرحلة جديدة من العلاقات الإقليمية والدولية. فبعد طرد النفوذ الفارسي، باتت البحرين لاعبًا إقليميًا يحسب له حساب في التوازنات الخليجية، واضطر آل خليفة إلى الانخراط في شبكة من التحالفات والتفاهمات مع قوى الجوار مثل عمان ونجد، ومع القوى الأوروبية المتزايدة الحضور في الخليج، وعلى رأسها بريطانيا. هذا الانخراط جعل البحرين جزءًا من الديناميكيات الدولية، ولم تعد مجرد ساحة للصراع بين القوى الخارجية، بل أصبحت طرفًا في إدارة هذا الصراع من موقع تفاوضي وسياسي. ومع مطلع القرن التاسع عشر أخذت هذه العلاقات بعدًا أوضح من خلال المعاهدات والاتفاقيات التي ربطت البحرين بالقوى الدولية الكبرى، الأمر الذي فتح الباب أمامها لتكون جزءًا من النظام الإقليمي الناشئ في الخليج العربي.

وهكذا، فإن النتائج والدلالات الكبرى لحكم آل خليفة تمثلت في تثبيت الأسرة الحاكمة كركيزة أساسية للشرعية السياسية في البحرين، وظهور ملامح الدولة الحديثة عبر إدارة الأمن والاقتصاد، ثم اندماج البحرين في شبكة العلاقات الإقليمية والدولية. وقد شكلت هذه التطورات مجتمعة الأساس الذي استندت إليه البحرين في بناء كيانها السياسي والاقتصادي، واستمرت تداعياتها ماثلة حتى العصر الحديث.

الخاتمة

يمثل انتقال الحكم إلى أسرة آل خليفة عام 1783 بداية العصر الحديث في تاريخ البحرين، إذ أسس لمرحلة جديدة من الاستقرار السياسي بعد قرون من الصراعات الخارجية. وقد نجحت الأسرة في تثبيت وجودها كسلطة محلية قوية، مما أرسى الأساس لبناء الدولة الحديثة. هذا التحول لم يمنح البحرين فقط وحدة داخلية وأمنًا اقتصاديًا، بل جعلها أيضًا لاعبًا مؤثرًا في معادلات الخليج العربي، وهو ما استمر أثره في تشكيل مكانتها الإقليمية حتى اليوم.

المصادر:

1. الزركلي، خير الدين. الأعلام. بيروت: دار العلم للملايين، ط17، 2002 (الطبعة الأولى 1927).
2. العمري، عبد العزيز بن عبد الغني. تاريخ البحرين السياسي (1783–1971). الرياض: دار المريخ، 1991.
3. الأنصاري، إبراهيم. البحرين عبر التاريخ. المنامة: وزارة الإعلام البحرينية، 1995.
4. آل خليفة، حمد بن عيسى. مذكرات حاكم البحرين. المنامة: مطبعة البحرين، 1998.
5. البسام، عبد العزيز. دول الخليج العربية: دراسة في التاريخ السياسي. الرياض: دار الشبل، 1999.
6. النبهاني، محمد بن خليفة. التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية. الكويت: مكتبة النهضة، 1961.
7. العطية، محمد جاسم. الخليج العربي: دراسة في التاريخ السياسي الحديث والمعاصر. الكويت: جامعة الكويت، 1982.
8. الفضالة، أحمد جاسم. صفحات من تاريخ البحرين السياسي. المنامة: الأهلية للنشر، 2007.
9. التاجر، محمد علي. عقد اللآل في تاريخ أوال. البحرين: مطبعة البحرين، 1994.
10. الحلاق، عبد العزيز. البحرين والخليج في التاريخ الحديث والمعاصر. دمشق: دار الحصاد، 2004.
11. المجالي، جمال. البحرين والخليج العربي في العهد العثماني. عمّان: دار ورد، 2008.
12. العريمي، سعيد. التاريخ السياسي للخليج العربي. مسقط: دار المدى، 2010.
13. أبو حكمة، عبد الكريم. الخليج العربي: صراعات القوى وبناء الدول. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.